

Distr.: General  
13 June 2019  
Arabic  
Original: English



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والأربعون

٢٤ حزيران/يونيه - ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ٦ من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

### تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل\*

سلوفاكيا

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات والالتزامات الطوعية والردود المقدمة  
من الدولة موضوع الاستعراض

\* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة بالأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-09639(A)



\* 1 9 0 9 6 3 9 \*

## رأي حكومة الجمهورية السلوفاكية في التوصيات المقدمة في إطار الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل (جنيف، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩)

١- أُقرّ هذا الموقف بموجب قرار حكومة الجمهورية السلوفاكية رقم ٢٥٢ المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٩.

٢- ترحب سلوفاكيا بالتوصيات المقدمة خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل الذي أجراه مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

٣- تؤيد الجمهورية السلوفاكية مائة وستاً وسبعين توصية (١٧٦)، وتحديدًا رقم ١٢١-١- إلى ١٢١-٣، و١١-١٢١ إلى ١٢١-٣٥، و١٢١-٣٧ إلى ١٢١-٧٠، و١٢١-٧٢ إلى ١٢١-٧٨، و١٢١-٨٠ إلى ١٢١-٩٥، و١٢١-٩٧ إلى ١٢١-١٠٨، و١٢١-١١٠ إلى ١٢١-١٤١، و١٢١-١٤٨ إلى ١٢١-١٨٠، و١٢١-١٨٢ إلى ١٢١-١٩٥.

٤- تؤيد الجمهورية السلوفاكية تسع (٩) توصيات جزئياً، وتحديدًا رقم ١٢١-٩، و١٢١-٣٦، و١٢١-٧٩، و١٢١-١٠٩، و١٢١-١٤٤ إلى ١٢١-١٤٧، و١٢١-١٨١، وذلك للمسوّغات التالية:

(أ) تؤيد الجمهورية السلوفاكية التوصية ١٢١-٩ في الجزء الذي يقول: "واتخاذ المزيد من الخطوات لمنع العنف ضد المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين".

لقد دعا المجلس الوطني، باعتباره الهيئة التشريعية العليا في الجمهورية السلوفاكية، في قراره رقم ١٦٩٧ المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٩، الحكومة إلى الامتناع عن المضي في عملية التصديق على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي واتخاذ كافة الإجراءات المتعلقة بإخطار مجلس أوروبا بأن الجمهورية السلوفاكية لا تعترف بالانضمام إليها. وبالتالي فإن سلوفاكيا تأخذ علماً بالتوصية ١٢١-٩ في الجزء الذي يقول "الشروع من جديد في عملية التصديق على اتفاقية اسطنبول".

(ب) تؤيد الجمهورية السلوفاكية التوصية ١٢١-٣٦ في الجزء الذي يقول: "إدراج الهدف ٥ من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين في الاستراتيجية الوطنية والخطة الوطنية للاستثمار للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠" وتأخذ علماً بالجزء الذي يقول: "والتصديق على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي" بالإشارة إلى القرار ١٦٩٧ المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٩ (الفقرة ٤ (أ) الجزء الثاني).

(ج) تؤيد الجمهورية السلوفاكية التوصية ١٢١-٧٩ جزئياً بالإشارة إلى أن موضوع التوصية قد أُستوفي في عام ٢٠١١ بإنشاء وكالة. وفي إطار هذا الهيكل أنشئت هيئة وطنية لمكافحة الفساد، فضلاً عن إنشاء مكتب المدعي الخاص الذي يتبع مكتب المدعي العام للجمهورية السلوفاكية والمحكمة الجنائية المتخصصة. وتشدد سلوفاكيا أيضاً على أنه تم تعيين منسق لمكافحة الفساد في كل هيئة حكومية في عام ٢٠١٩ مع مراعاة الظروف الخاصة للإدارة المعنية.

(د) تؤيد الجمهورية السلوفاكية التوصية ١٢١-١٠٩ جزئياً بالإشارة إلى أن الحكومة السلوفاكية اعتمدت منذ عام ٢٠٠٣ برامج وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. وتعكف الجمهورية السلوفاكية حالياً على تنفيذ خطة العمل للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ في إطار البرنامج الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر الذي يركز على هذه المسألة بالتحديد.

(هـ) تؤيد الجمهورية السلوفاكية التوصية ١٢١-١٤٤ جزئياً. وبموجب التشريعات السلوفاكية النافذة، فإن التأمين الصحي العام لا يغطي التكاليف المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية وأساليب منع الحمل الحديثة تغطيةً شاملة. أما التكاليف المتصلة بالصحة الإنجابية (التلقيح الاصطناعي) فيغطيها بصورة جزئية.

(و) تؤيد الجمهورية السلوفاكية التوصيات ١٢١-١٤٥ إلى ١٢١-١٤٧ جزئياً. وتفرض التشريعات السلوفاكية النافذة وجود موافقة خطية مستنيرة بعد استيفاء تدريب مسبق كشرط لإجراء عمليات الإجهاض.

(ز) تؤيد الجمهورية السلوفاكية التوصية ١٢١-١٨١ جزئياً بالإشارة إلى أن السلطات المختصة في الجمهورية السلوفاكية تولي اهتماماً خاصاً لمسائل الرعاية الصحية وللنهج المتبع في الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك وضع آليات خاصة لتحسين سلوك الموظفين.

٥- تحيط الجمهورية السلوفاكية علماً بعشر (١٠) توصيات، وهي تحديداً رقم ١٢١-٤، و١٢١-٥، و١٢١-٦ إلى ١٢١-٨، و١٢١-١٠، و١٢١-٧١، و١٢١-٩٦، و١٢١-١٤٢، و١٢١-١٤٣، وذلك للمسوّغات التالية:

(أ) تأخذ الجمهورية السلوفاكية علماً بالتوصيتين ١٢١-٤ و١٢١-٥ بسبب عدم التوافق بين الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والتشريعات السلوفاكية النافذة. والجمهورية السلوفاكية لم تصدّق على هذه الاتفاقية الدولية، ولأن الاتفاقية لا تفرق بين والهجرة القانونية وغير القانونية، فمن غير المتوقع أننا سنصدّق عليها.

(ب) تأخذ الجمهورية السلوفاكية علماً بالتوصيات ١٢١-٦ إلى ١٢١-٨ و١٢١-١٠ بالإشارة إلى قرار المجلس الوطني رقم ١٦٩٧ المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٩ (الفقرة ٤ (أ) الجزء الثاني).

(ج) تحيط الجمهورية السلوفاكية علماً بالتوصية ١٢١-٧١ بالإشارة إلى المادة ٤١ (١) من الدستور السلوفاكي الذي يُعدّ الزواج على أساسه رابطةً فريدةً بين الرجل والمرأة. إننا نحمي الزواج ونشجع على الاستقامة فيه. ويحظى الزواج، والوالدية، والأسرة بالحماية القانونية.

(د) تأخذ الجمهورية السلوفاكية علماً بالتوصية ١٢١-٩٦ بالنظر إلى أن العديد من الخطوات القانونية الفعالة أُتخذت فيما يتعلق بمسألة وجود سلطة رقابة على الشرطة تتمتع بالاستقلالية وبالنزاهة. وقد أنشئ مكتب دائرة التفتيش للجمهورية السلوفاكية في ١ شباط/فبراير ٢٠١٩.

(هـ) تأخذ الجمهورية السلوفاكية علماً بالتوصيتين ١٢١-١٤٢ و١٢١-١٤٣ بما أن برامج الصحة الجنسية والإنجابية حُسمت على نحو كامل من خلال الاستراتيجية المتعلقة

بتخصصات طب الأطفال، وطب النساء للفتيات، وطب النساء والتوليد، فضلاً عن التشريعات النافذة.

٦- تقدم الجمهورية السلوفاكية بندا تفسيرياً لنص التوصيات ككل:

في جميع الأحكام وفيما يتعلق بكافة التوصيات حيثما وردت عبارة "المساواة بين الجنسين"، تُستخدم الجمهورية السلوفاكية في عملها المصطلحات الواردة في الاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين في سلوفاكيا، التي تكون بموجبها عبارة "المساواة بين الجنسين" (المساواة بين الجنسين + الإنصاف بين الجنسين) مُرادفة للمساواة بين الرجل والمرأة، مع التركيز على القضاء على عدم المساواة القائمة باعتباره الهدف من المساواة في المركز الاجتماعي بين الرجال والنساء".

٧- وعلى المنوال نفسه، تعلن الجمهورية السلوفاكية أن لفظ "معايير" الوارد في التوصية ١٨٦ يُفسَّر على أنه يعني "عقبات".

٨- وستسعى الجمهورية السلوفاكية إلى تقديم تقرير مرحلي مؤقت طوعي عن تنفيذ توصيات الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل بحلول نهاية عام ٢٠٢١.